

السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2016-2015)

علي محسن اسماعيل
محافظ البنك المركزي العراقي

نيسان/2017

لقد مثلت السنتين الماضيتين التحدي الابرز امام متانة السياسة النقدية وقدرتها على استدامة ادواتها وذلك عندما واجهت صدمتين مزدوجتين الاولى مالية تجلت في انخفاض سعر برميل النفط في السوق الدولية الى اقل من (50%) من السعر الذي كان عليه وما تبعه من ضغوط على الاحتياطي من العملة الاجنبية، اما الثانية فكانت صدمة امنية تمثلت في الحرب على عصابات داعش الارهابية وما خلقت من اثار سلبية في القطاع الحقيقي وارباك حالة التوقعات المستقبلية.

وكما يقال فان طبيعة التعاطي مع المشكلة وآليات الاستجابة لها تكون اكثر اهمية من تحديدها لان الاختلاف في الحل ياتي من تلك الاستجابة وذلك التعاطي، وفي هذا السياق قام البنك المركزي العراقي خلال السنتين الماضيتين بخطوات مهمة يعد البعض منها تطورا مهما في الادارة النقدية وذلك في سياق اعتماد سياسة التيسير الكمي وزيادة التنسيق مع السياسات الاقتصادية الاخرى.

اولا: وظائف البنوك المركزية:

1. الوظائف التقليدية.

- اصدار العملة الوطنية وتنظيمها.
- ادارة الاحتياطات من العملة الاجنبية والذهب.
- العمل كمستشار ووكيل مالي للحكومة.
- تنظيم وادارة ورقابة النظام المالي والمصرفي.
- جمع ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

2. الوظائف المستحدثة.

- تحقيق الاستقرار النقدي. وذلك من خلال استقرار سعر الصرف، استهداف التضخم (الاستقرار العام للأسعار).
- تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تطوير الاسواق المالية، مكافحة غسل الاموال والجرائم المالية، الاستعلام الائتماني (المكتب الوطني للاستعلام الائتماني)، الشمول المالي، تطوير قطاع التمويل الاصغر، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ضمان الودائع، وحدة الاستقرار المالي، وحدة التنبؤات، وحدة ادارة المخاطر، دعم سيولة المصارف، تحفيز وتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، حماية مستهلكي الخدمات المالية.

- الرقابة الاحترافية والرقابة المبنية على المخاطر ، وذلك عبر تطبيق الحوكمة المؤسسية، الامتثال، اختبار المؤشرات الاساسية وفقا للمعايير الدولية، تصنيف المصارف.
- سلامة وكفاءة انظمة الدفع ، عبر تطوير نظام مدفوعات وطني (المقسم الوطني)، البنى التحتية للدفع عن طريق الهاتف الجوال، توحيد المواصفات الامنية للصكوك.
- توفير قاعدة بيانات احصائية. فضلا عن انشاء موقع الكتروني يعرض البيانات الاقتصادية (سبعة قطاعات)، والموقع الان يحاكي موقع سانت لويس العالمي للفدرل ريزرف الامريكي.
- ومما تجدر الاشارة اليه ان الوظائف المذكورة اعلاه تم تنفيذها من قبل البنك المركزي العراقي خلال السنتين 2015 و 2016 فضلا عن الانجازات الاخرى المتعلقة بالبنية التنظيمية والهيكل التنظيمي.

ثانياً: التحديات التي تواجهها السياسة النقدية:-

1. الصدمة الامنية ومتطلبات سياسة الاستقرار.

واجهت السياسة النقدية صدمة امنية تمثلت في الحرب على عصابات داعش الارهابية وما خلفته من اثار سلبية في القطاع الحقيقي وارباك حالة التوقعات المستقبلية، وهذه الصدمة كانت اختباراً حقيقي لقدرة البنك المركزي على تحقيق توفير السيولة المطلوبة وتخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن التوقعات المتشائمة المدفوعة بالاشاعات والتصريحات السلبية.

2. الصدمة المالية والقدرة على استدامة الاستقرار.

- تزايد الانفاق الحكومي بشكل كبير بات يشكل تحديا امام التحكم بالمعروض النقدي من قبل البنك المركزي في ظل المعطيات الاتية:

- سرعة نمو الانفاق العام حيث بلغ معدله خلال السنوات الماضية (28,5%) وهو من اعلى النسب في العالم، مما جعل من عرض النقد متغير خارجي يتحكم فيه حجم الانفاق الحكومي ونوعيته، وعليه زاد عرض النقد (بمعناه الضيق) من (8,5) ترليون دينار عام 2003 ليصل الى (62,5) ترليون دينار عام 2016.

- اختلال بنية الانفاق الحكومي باتجاه الانفاق التشغيلي وبشكل خاص حجم الرواتب والاجور بسبب تضخم حجم التوظيف في القطاع العام (اكبر قطاع خدمة مدنية في المنطقة قياسا الى حجم الاقتصاد)، وهذا الانفاق يتحول الى استهلاك واكتناز على حساب الادخار الموجه للاستثمار، وهذا ناجم عن قصور الطاقة الاستيعابية للنفقات العامة في الاقتصاد العراقي.

- تدني الإيرادات غير النفطية (التي لا تتجاوز (5%) من إجمالي الإيرادات) مما لا يساعد على المساهمة في امتصاص الكتلة النقدية (نسبة الضرائب لا تتجاوز (1%) من الناتج المحلي الإجمالي).
- عدم تعامل الجمهور بالسندات وبالتالي انخفاض فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية، وهذا الأمر يشابه سلوك الأفراد في معظم الدول النامية حيث يقل الطلب على النقود لأغراض المضاربة لأسباب تتعلق بانخفاض مستويات الدخل فضلا عن ارتفاع تكلفة الصفقات وقلة الثقة بالاصول المالية وانعدام ثقافة تنويع المحفظة المالية على مستوى الأفراد.
- تدني نسبة العمق المالي (نسبة رؤوس أموال الشركات المساهمة -بالقيمة السوقية- الى الناتج المحلي الإجمالي) لا تتعدى (2%).
- شيوع ثقافة التعامل النقدي (بعيدا عن الجهاز المصرفي).
- نسبة المتعاملين مع المصارف لا تتجاوز (10%) من السكان (اغلبها لاستلام الرواتب).
- ظاهرة الاقتصاد النقدي والميل الى الاكتناز بدل الادخار، حيث ترتفع نسبة الطلب على النقود لأغراض التحوط الى نسب كبيرة نتيجة للتوقعات المتشائمة الأمر الذي يؤثر على انخفاض حجم السيولة في السوق وقد تمت مواجهته من خلال محاولة زيادة سرعة تداول النقود.
- تمويل الموازنة العامة بالعجز. والذي غالبا ما يؤدي الى ضغوط تضخمية لا سيما وان نوع التمويل المستخدم من قبل الحكومة يميل الى الإيرادات الخارجية ومن ثم قيام الحكومة بتنقيده عبر البنك المركزي لتسديد الالتزامات المدرجة في الموازنة، وهذا الأمر يمكن ان يوجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة واستقلالية البنك المركزي في سياسته النقدية لمواجهة التضخم.

3. التحديات التي تواجه السياسة النقدية في توازن ميزان المدفوعات وادارة الاحتياطات الاجنبية.

- ان صافي العملة الاجنبية من جميع المصادر عدا النفط هو سالب، بذلك يكون البنك المركزي هو الجهة التي تتحكم بعرض العملة الاجنبية في سوق الصرف بالكامل، وهذا يعني ان البنك المركزي لا يقتصر دوره ضمن مفهوم التدخل لخلق التوازن (كما في اغلب الدول).
- ان البنك المركزي لا يتحكم في جانب (الطلب) على العملة الاجنبية حيث ان مصدره القطاع الخاص، كما لا يستطيع التحكم في جانب (العرض) لان مصدره الاحتياطات الاجنبية (الحكومة- واردات دولارية نفطية).
- ان ماهية الطلب على العملة الاجنبية وماهية تكوين الاحتياطات الاجنبية تتمثل في الحقائق الاتية:
 - ان الطلب على الدولار مشتق من الانفاق الحكومي بامتياز.
 - ان وزارة المالية تحتاج الى اكثر من (80%) من ايراداتها الدولارية بعملة الدينار لسداد نفقات الموازنة العامة، ولذلك تباع معظم الدولارات (المتأتية من النفط) الى البنك المركزي للحصول على الدينار (تنقيد الايرادات النفطية).
 - يقوم البنك المركزي بمبادلة الدولار الذي حصل عليه من المالية بالدينار ببيع الدولار في السوق لخلق التوازن في عرض النقد وبالتالي السيطرة على التضخم وعلى اسعار الصرف.

- اذا باعت وزارة المالية كميات من الدولار تزيد على الطلب عليه فان الزائد يذهب الى الاحتياطات فتزيد، اما اذا باعت كميات من الدولار اقل من الطلب عليه فان الفرق يغطى من الاحتياطات فتنخفض.
- عندما تصدر الموازنة العامة للدولة بعجز ممول من البنك المركزي (حوالات الخزينة) تنخفض الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي، حيث ان هذا التمويل (بالدينار) سيتحول الى طلب على الدولار (عندما تنفقه الحكومة)، دون وجود ما يقابله من الدولار.
- قوة الطلب المحلي على السلع المستوردة والخدمات الخارجية نتيجة لمحدودية وهشاشة التنوع الانتاجي المحلي، مع اتساع الاستيرادات العشوائية وفقدان السيطرة على المستوردات مع عدم تفعيل القوانين ذات العلاقة (التعرفة الكمركية، حماية المنتج المحلي، حماية المستهلك، مكافحة الاغراق).
- تردي الوضع الامني والسياسي وعوامل اخرى تتعلق بتردي البيئة الاستثمارية تؤدي الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج (ادخار واستثمار).

- التشويش الاعلامي والتحليلات المشبوهة التي تزيد من التوقعات المتشائمة وخلق حالة من الخوف والهلع بما يزيد من الطلب على العملة الاجنبية واستمرار ظاهرة الدولار.
- ضعف الاجراءات الحكومية في مجال الجباية والتحصيل الضريبي، فضلا عن الركوب المجاني للخدمات، سياسات الدعم غير المدروسة والمكلفة، تخلف القوانين والاجهزة المعنية، الخسائر الكبيرة للشركات في القطاع العام وتخلف المنظومة الضريبية وفسادها.
- ضعف ادارة الموارد المالية الحكومية وتشنتها في وحدات الانفاق الحكومي (وجود اكثر من (30) ترليون دينار موزعة على حسابات عديدة في المصارف باسم مؤسسات الدولة المركزية والقطاع العام، مما يشنت الموجودات النقدية للخزينة العامة وحدث عجز يمول بالاقتراض، بسبب عدم تطبيق نظام الحساب الموحد للخزينة العامة.

الاحتياطيات الدولية



إستخدامات العملة الأجنبية

-

- استيرادات القطاع الحكومي.
- استيرادات القطاع الخاص .
- التحويلات الشخصية .
- الادخار الخارجي .
- الاستثمار الخارجي.
- انخفاض قيمة العملات الاجنبية
- تسديد الديون والمساهمة الخارجية
- تحويلات عوائد الاستثمار.
- (تخفيض من الاحتياطيات الدولية)

مصادر العملة الأجنبية

+

- الصادرات النفطية
- الصادرات غير النفطية
- تحويلات المقيمين في الخارج الى الداخل
- السياحة
- المنح والقروض الخارجية
- عوائد استثمار الاحتياطيات
- الاستثمارات الاجنبية في الداخل

(تدعم الإحتياطيات الدولية ، وعناصرها
من غير الصادرات النفطية متدنية جداً)

مشتريات ومبيعات الدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)*



الاحتياطي	رصيد المالية + DFI	مبيعات البنك المركزي	مشتريات البنك المركزي	القيمة الكلية للصادرات النفطية	
7.9		4.9	10.8	17.3	2004
12.2		9.6	10.6	23.0	2005
18.1		11.1	18.0	29.8	2006
30.4		15.9	26.7	37.7	2007
49.2		25.8	45.5	61.8	2008
44.3		33.9	23.0	38.9	2009
50.6	7.4	36.1	41.0	51.3	2010
61.0	16.5	39.7	51.0	79.3	2011
70.3	18.0	48.6	57.0	93.8	2012
77.4	6.2	55.6	62.0	89.2	2013
66.3	0.6	54.4	47.5	83.4	2014
53.7	2.3	44.3	32.4	44.0	2015
45.3	1.9	33.5	25.6	28.1	2016

*العلاقة بين قيمة الصادرات النفطية (الدولارية) وتراكم أو انخفاض الاحتياطيات الدولية .

ثالثاً: خيارات الحاضر وضرورات المستقبل:

في اطار تحقيق استدامة استقرار الاسعار والذي يعد الهدف الابرز للسياسة النقدية ومن اهم انجازاتها لا سيما في ظل التحديات التي واجهتها خلال السنتين الماضيتين، فان السياسة النقدية تواجه حالياً تحدياً يتمثل في انخفاض مبيعات الدولار من وزارة المالية (نتيجة انخفاض سعر او انتاج النفط) الى مستوى اقل من حاجة السوق والطلب على العملة الاجنبية مع عدم مرونة الانفاق الحكومي بالاتجاه النزولي بمستوى يتناسب مع الانخفاض الحاصل في الايرادات من العملة الاجنبية.

امام ذلك فان البنك المركزي تجنب اللجوء الى السياسات التي من شأنها التأثير على الاستقرار العام للاسعار وأسعار الصرف وعلى النمو الاقتصادي ولذلك لم يلجأ الى الخيارات الاتية:

- خفض مبيعاته من العملة الاجنبية لأنه يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الاجنبية (ستضر المواطن، تأثير مباشر على الدائنين والمستثمرين).
- الاستمرار في الاستجابة للطلب على العملة الاجنبية بما يغطيه (استقرار سعر الصرف، انخفاض الاحتياطيات الاجنبية).
- تعويم سعر الصرف (حالياً غير ممكن في العراق لان مصدر الدولار محتكر من الحكومة بحكم طبيعة الاقتصاد وموارد الدولة).

- ويرى البنك المركزي ان مواجهته هذه التحديات تدعو الى تخفيض الطلب على الدولار بالتأثير على مسببات الطلب (الاستقرار الامني والسياسي، السيطرة على الاستيرادات، تحفيز القطاعات الاقتصادية الحقيقية، توفير بيئة امنة)، وليس عن طريق تقييد العرض او الاجراءات.

الاجراءات في مواجهة التحديات :

- استطاع البنك المركزي ورغم كل التحديات ان يحقق اهم اهدافه المتمثلة في :
- الاستقرار السعري وكبح التضخم
- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية
- تحفيز النمو الاقتصادي
- دعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة للدولة والقطاع المصرفي وتتجلى المنجزات في اطار تلك الاهداف في تحقيق ما يأتي :

الاستقرار السعري وكبح التضخم :

- الاستمرار بتخفيض نسبة التضخم ووصولها الى مستوى اقل من 2% والذي يمثل اقل مستوى نصل اليه منذ سنوات طويلة .

- تغطية استيرادات القطاع العام والخاص بالعملة الاجنبية .

بذلك تم الحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين الذين يمثل دخلهم ما يتقاضوه في الغالب من الرواتب والمعاشات الحكومية، ويعتمدون في تغطية احتياجاتهم من المستوردات في معظم ما يستهلكوه او يستخدموه، وكذلك الحفاظ على حقوق الدائنين او المستثمرين الذي يضربهم التضخم ويكبدهم خسائر كبيرة .

استقرار سعر الصرف للعملة المحلية :

- رغم الانخفاض الكبير في الايرادات الدولارية من النفط المصدر والذي وصل الى 70% في بعض الاشهر، بقي سعر صرف الدينار ثابتا ولم تحدث فجوات مهمة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية .

- ابتداءا من سنة 2016 تم وضع معايير (بالاستعانة بمكتب تدقيق دولي) لدخول المصارف والشركات الى نافذة شراء الدولار بغية السيطرة على عمليات بيع الدولار والمحافظة على سعر الصرف من جهة وترسيخ الالتزام بقواعد الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من جهة ثانية وادت تلك المعايير الى الارتقاء بممارسات المصارف في هذا الشأن وبناء وحدات وقدرات تنظيمية وفنية وتقنية لتعزيز أنظمتها ورقابتها الداخلية .

- الحفاظ على مستوى الكفاية للاحتياطيات الدولية ووفقا للمعايير الدولية في قياس الكفاية، ويدعم هذا المستوى الحفاظ على سعر الصرف وتلبية الطلب على الدولار .

- كانت تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF) للاحتياطيات في تقريره في آذار/2015 :

نهاية 2015	40	مليار دولار
نهاية 2016	29	مليار دولار
نهاية 2017	20.6	مليار دولار

في حين بلغت الاحتياطيات الفعلية كما يأتي :

نهاية 2015	53.7	مليار دولار
نهاية 2016	45.3	مليار دولار
نهاية 2017	46.5	مليار دولار

- ويؤشر ذلك نجاح البنك المركزي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على مستوى كفاية الاحتياطيات وبين تلبية الطلب على الدولار في ظل الانخفاض الحاد في الإيرادات الدولارية من النفط المصدر.

- تم خلال الفترة الماضية الغاء كافة القيود على عمليات التحويل الخارجي ووفقا للاتفاقية مع صندوق النقد الدولي والتي وقعها العراق في 2008 .

تحفيز النمو الاقتصادي :

- من أجل تحفيز الوضع الاقتصادي في ظل عوامل الكساد نتيجة للتقليل الكبير في نفقات الحكومة وبالتالي زيادة البطالة في ظل اوضاع امنية واجتماعية معقدة قام البنك المركزي بالمبادرات الآتية :-
 - تخصيص مبلغ 5 ترليون دينار لدعم النشاط الحقيقي من خلال اقراض المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الاسكان، العقاري) من اجل اقراض المشاريع للقطاع الخاص وهي اكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق .
 - تخصيص مبلغ 1.5 ترليون دينار الى المصارف الخاصة لاقراض المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، مع استعداد البنك لتوسيع هذه المبادرة ، وتم تأسيس وحدة تنظيمية في البنك المركزي مختصة بالتمويل الاصغر .
 - مبادرة البنك لاقتراح تسديد مستحقات المقاولين والمجهزين والمزارعين (اكثر من 5 ترليون دينار) والتي اضررت بنشاط القطاع الخاص وبالقطاع المصرفي حيث وافقت الحكومة على اصدار السندات التي اقترحها البنك المركزي وقام بتنظيم اعدادها وصرفها بالتنسيق مع المصارف الحكومية .

دعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة واستقرار القطاع المصرفي :

- لمواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات الحكومة و بروز ملامح أزمة مالية كبيرة في ظل ظروف خاصة تواجه البلد وصعوبة التكيف مع الانخفاض الطارئ والحاد في اسعار النفط ، دعم البنك المركزي استقرار واستدامة المالية العامة ودرء المخاطر التي كان من الممكن ان تنجم عن الازمة المالية (وصلت إيرادات الحكومة في بعض اشهر 2016 الى ما دون تغطية اقل من 50% من الرواتب) ولعب البنك المركزي دورا اساس في تجاوز الازمة من خلال :

- شراء حوالات الخزينة (الصادرة عن وزارة المالية) بمبلغ 16 ترليون دينار خلال سنتي 2015 و 2016 .

- السماح للمصارف لشراء حوالات خزينة باستخدام 50% من الاحتياطات الالزامية للمصارف التي يحتفظ بها البنك المركزي وقد بلغت الحوالات المشتراة من هذه المبالغ اكثر من 4 ترليون دينار .

- وفر الدعم الذي قدمه البنك المركزي الى الحكومة من خلال التمويل غير المباشر للموازنة وفر لها القدرة على تسديد مستحقات شركات النفط العالمية من اجل ديمومة انتاج النفط وتصديره ، وكان التعثر في تسديدها يشكل خطراً جدياً على موارد الدولة .

- لعب البنك المركزي دورا مفصليا في (برنامج الاستعداد الأثماني) مع صندوق النقد الدولي منذ سنة 2015 والذي بموجبه حصل العراق على قروض ميسرة وتسهيلات بحوالي 15 مليار دولار حيث حقق البنك المركزي:

✓ الايفاء بالتزامات البنك تجاه المتطلبات الواردة في وثيقة البرنامج والتي منها المحافظة على المستوى العام للأسعار واستهداف التضخم والمحافظة على نظام سعر الصرف وعلى الاحتياطات وتقوية انظمة الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وتعزيز الحوكمة والتدقيق المبني على المخاطر في البنك المركزي وتقوية انظمة الرقابة وقواعد الالتزام المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ورفع القيود عن التحويل الخارجي وتعديلات تشريعية وتنظيمية ومنها تعديل قانون البنك المركزي وكذلك الالتزام بتدقيق حسابات البنك واحتياطاته وانشطة اخرى من شركات تدقيق دولية .

✓ دعم عجز الموازنة العامة بالمبالغ التي اقترحها الصندوق من خلال شراء البنك المركزي حوالات خزنية والتي بدونها كان من غير الممكن بناء الموازنة وبالتالي توقف برنامج الصندوق .

-الدعم والمساهمة في تحقيق بنود الاتفاق مع الصندوق في اطار اصلاح السياسات الاقتصادية والمالية وبناء قواعد وسياسات جديدة لاعادة بناء الموازنة العامة للدولة من اجل مواجهة الازمات المالية والسيطرة على النفقات العامة وتعظيم الإيرادات المحلية واحكام السيطرة على الدين العام ووضع مؤشرات مالية واهداف تتعلق بوضع سقف علوية للعجز وللدين العام وللنفقات ضمن نسب محددة قياسا الى الناتج المحلي الاجمالي .

✓ دعوة البنك المركزي وزارة المالية لإنشاء حساب واحد للخرينة العامة بدلا من حساب لكل وحدات الصرف الحكومي بما يحقق ادارة الموجود النقدي والرقابة عليه والتخلص من تشتت النقد والاستفادة من الاموال غير المتحركة حيث شخص البنك المركزي وجود مبالغ كبيرة (بالتريليون) مشتتة في حسابات فرعية لا يتم استخدامها ضمن اولويات الحكومة واحتياجاتها، الامر الذي يؤدي بوزارة المالية الى الاقتراض بفائدة في الوقت الذي يمكن توجيهه واستخدام المتوفر من تلك المبالغ .

✓ التنسيق مع وزارة المالية بشأن تنويع مصادر الدين العام داخليا وخارجيا ومنها اصدار سندات محلية للجمهور (لأول مرة) بهدف التنويع لسد العجز من جهة وتحفيز هذه الممارسة من اجل تعميق السوق المالية وادخال ادوات جديدة فيه , وتم خلال سنة 2016 تشكيل لجنة تنسيق مشترك دائمة بين البنك المركزي ووزارة المالية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية .

✓ وفي اطار استقرار القطاع المصرفي في ظل الازمة المالية وماتتركه من اثار مباشرة وغير مباشرة على القطاع المصرفي وبالتالي على الاستقرار المالي عموما , عمل البنك المركزي على الحد من تلك الاثار من خلال ما يأتي :

• اجراء مسح ومراجعة شاملة لاوضاع المصارف وحصر المصارف التي تواجه صعوبات خاصة في سيولتها ووضع برنامج واجراءات عاجلة لمعالجتها وقد تم انتشار اوضاع الغالبية العظمى منها .

- من اجل تعزيز الاستقرار المالي في المصارف وتجنب الوقوع في مخاطر العمليات المشبوهة تم الزام المصارف كافة بالامتثال لقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 واللوائح والقواعد المرتبطة به ، ومنها تأسيس وحدات مختصة في داخل المصارف تختص بعمليات مكافحة وادارة المخاطر والامتثال .
- وقد قطع البنك المركزي شوطا تاريخيا مهما خلال سنتي 2015 و2016 في تعزيز وتقوية الاجراءات والانظمة المتعلقة بذلك والتي حظيت باشادة ودعم من قبل المنظمات الدولية المعنية ومنها منظمة العمل المالي (FATF) .
- تأسيس وحدة (الاستقرار المالي) ووحدة (ادارة المخاطر) للحد من المخاطر النظامية واتخاذ الاجراءات التحوطية على المستويين الكلي والجزئي المدعمة بنظم للانداز المبكر ومواجهة الازمات وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص الازمات وتنفيذ اختبارات التحمل بشكل دوري .
- من اجل حماية القطاع المصرفي من المخاطر الائتمانية تم بناء برنامج واسع ومتكامل يوفر قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تكون متاحة لجميع المصارف للاستعلام عن المقترضين لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن المقترضين .

- بغية ضمان واستقرار النظام المالي تم تعزيز انظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر على وفق افضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المالية .
- تعزيز نظام الحوكمة في القطاع المصرفي واصدار اول دليل للحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي يتضمن مبادئ ومفاهيم وقواعد الحوكمة وفقا لآخر التطورات والممارسات الدولية لتعزيز الاداء السليم للمصارف وحماية حقوق المساهمين واصحاب المصلحة وتوفير اطار سليم لادارة المصارف يفصل بين الملكية والادارة ويوفر اطارا مناسباً للافصاح والشفافية والرقابة .
- تعزيزاً للاستقرار المالي دعم وحفز البنك المركزي تأسيس مصارف اسلامية لما يمتاز به التمويل الاسلامي بالامان ضد اهتزازات السوق ولما يحققه ذلك من جذب المدخرات التي لا تتعامل مع المصارف التجارية التقليدية ويتحقق بذلك تنمية سوق رأس المال ، واستطاع البنك المركزي تحفيز اكثر من نصف شركات التحويل المالي للتحويل الى مصارف اسلامية وبذلك حقق هدفين الاول دعم صناعة الصيرفة الاسلامية وتوسيعها، والثاني الحد من شركات التحويل التي يستهدف البنك المركزي التخلص منها لمبررات موضوعية .
- الحد من المخاطر التي يتعرض لها العملاء في تعاملاتهم المالية من خلال وضع اطار عمل شامل للسياسات والاجراءات الواجب اتخاذها في ابعادها التنظيمية والرقابية والتشريعية والتوعوية والتثقيفية وتم انشاء وحدة تنظيمية تتولى هذه المهمات .

- بغية جذب الاموال المكتنزة لدى الجمهور وتعزيزا للثقة بالجهاز المصرفي ، تم مؤخرا الانتهاء من الاجراءات القانونية والتنظيمية والمالية لانشاء مؤسسة لضمان الودائع وستباشر اعمالها قريباً .
- من اجل تطوير الاسواق المالية ,بما يعزز العمق المالي وبالتالي دعم الاستقرار المالي طور البنك المركزي اجراءات تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال انظمة الدفع واستخدام نظام شراء وبيع الاوراق المالية ووضع اليات فعالة لتعزيز انظمة الحفظ المركزي والتسوية والعمل على التوفيق بين نظام تسوية عمليات تداول الاوراق المالية مع انظمة المدفوعات .

الوظائف والمهام المستحدثة بعد 2014



الشمول
المالي

الاستقرار
المالي

الجودة
الشاملة

الرقابة
الاحترازية

ادارة
المخاطر

التمويل
الاصغر

التدقيق المبني
على المخاطر

الامتثال

حماية
العملاء

الدفع
الاليكتروني

مكافحة غسل
الاموال وتمويل
الارهاب